المقطع الثاني

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكُلُّ ما جاءَ فِي القُرْآنِ أَوْ صَحَّ عَنِ المُصْطَفَىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مِنْ صِفاتِ الرَّحْمٰنِ وَجَبَ الإِيْمانُ بِهِ وتَلَقِّيهِ بالتَّسْلِيْمِ والقَبُولِ، وتَرْكِ التَّعَرُّضِ لَهُ بالرَّدِّ والتَّأْوِيْلِ، والتَّشْبِيْهِ والتَّمْثِيْلِ.

وَما أَشْكَلَ مِنْ ذَلِكَ وَجَبَ إِثْباتُهُ لَفْظًا، وتَرْكُ التَّعَرُّضِ لِمعْناهُ، وَنَرُدُّ عِلْمَه إِلىٰ قائِلِهِ، وَنَجْعَلُ عُهْدَتَهُ علىٰ ناقِلِهِ؛ اتِّباعًا لِطَرِيقِ الرَّاسِخِيْنَ فِي العِلْمِ، الَّذِيْنَ أَثْنَىٰ اللهُ علَيْهِمْ فِي كِتابِهِ المُبِيْنِ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿**وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا**﴾ [آل عمران:٧]، وَقالَ فِي ذَمِّ مُبْتَغِي التَّأْوِيلِ لِلْمُتَشابِهِ تَنْزِيلِهِ: ﴿**فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ**﴾ [آل عمران:٧]، فَجَعَلَ ابْتِغَاءَ التَّأْوِيلِ عَلامَةً عَلى الزَّيْغِ وقَرَنَهُ بابْتِغَاءِ الفِتْنَةِ فِي الذَّمِّ، ثُمَّ حَجَبَهُمْ عَمَّا أَمَّلُوهُ، وقَطَعَ أَطْماعَهُمْ عمَّا قَصَدُوْهُ، بِقَوْلِهِ تَعالى: ﴿**وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾ [آل عمران:٧].

قالَ الإمامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَىٰ سَماءِ الدُّنْيَا**»(١)، و«**إِنَّ اللهَ يُرىٰ فِي القِيامَةِ**»(٢)، وَما أَشْبَهَ هٰذِهِ الأَحادِيْثَ، قالَ: (نُؤْمِنُ بِها وَنُصَدِّقُ بِها، لَا كَيْفَ ولَا مَعْنىٰ ولا نَرُدُّ شَيْئًا مِنْها، ونَعْلَمُ أَنَّ ما جاءَ بِهِ الرَّسولُ ﷺ حَقٌّ، ولا نَرُدُّ عَلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلا نَصِفُ اللهَ بأَكْثَرَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، بِلا حَدٍّ ولا غايَةٍ ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ**﴾ [الشورى:١١]. ونَقُولُ كَما قالَ، ونَصِفُهُ بِما وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، لا نَتَعَدَّىٰ ذَلِكَ، وَلا يَبْلُغُهُ وَصْفُ الواصِفِينَ، نُؤْمِنُ بالقرآنِ كُلِّهِ مُحْكَمِهِ ومُتَشابِهِهِ ولا نُزِيلُ عَنْهُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِه لشَنَاعَة شُنِّعَتْ، ولا نَتَعَدَّىٰ القُرْآنَ والحديثَ، ولا نَعْلَمُ كيفَ كُنْهُ ذَلِكَ إِلَّا بِتَصْدِيْقِ الرَّسولِ ﷺ وتَثْبِيتِ القُرْآنِ)(٣).

قالَ الإمامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيْسَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (آمَنْتُ باللهِ وبِما جاءَ عَنِ اللهِ عَلىٰ مُرادِ اللهِ، وآمَنْتُ بِرَسُولِ اللهِ وبِما جاءَ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلىٰ مُرادِ رَسُولِ اللهِ)(٤).

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ينظر: صحيح البخاري (٤٥٨١)، و مسلم (١٨١).

(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٥٢)، بنحوه.

(٤) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٥٤).

وَعَلىٰ هٰذا دَرَجَ السَّلَفُ وأَئِمَّةُ الخَلَفِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلىٰ الإِقْرارِ، والإِمْرارِ والإِثْباتِ لما وَرَدَ مِنَ الصِّفاتِ فِي كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسُولِهِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لتأْوِيلِهِ.

وَقَدْ أُمِرْنا بالاقْتِفاءِ لآثارِهِمْ، والاهْتِداءِ بِمَنارِهِمْ، وحُذِّرْنا المُحْدَثاتِ، وأُخْبِرْنا أنَّها مِنَ الضَّلالاتِ، فقالَ النبيُّ ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّيْنَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ**»(١).

وقالَ عبدُ الله بنُ مَسْعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (اتَّبِعُوا ولا تَبْتَدِعُوا؛ فَقَدْ كُفِيتُمْ)(٢).

وقالَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كلامًا معناهُ: (قِفْ حَيْثُ وَقَفَ القَوْمُ؛ فَإِنَّهُمْ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا، وبِبَصَرٍ نافِذٍ كَفُّوا، وَلَهُمْ عَلَىٰ كَشْفِها كَانُوا أَقْوَى، وبالفَضْلِ لَوْ كانَ فيها أَحْرَى. فَلَئِنْ قُلْتُمْ حَدَثَ بَعْدَهُم، فَمَا أَحْدَثَهُ إلَّا مَنْ خَالَفَ هَدْيَهُمْ، وَرَغِبَ عَنْ سُنَّتِهِمْ، ولقَدْ وَصَفُوا مِنْهُ ما يَشْفِي، وتَكَلَّمُوا مِنْه بِما يَكْفِي، فَما فَوْقَهُم

---

(١) **صحيح**: أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وصححه الألباني.

(٢) **صحيح**: أخرجه أبو خيثمة في «العلم» ص١٦، والدارمي في مسنده (١/٨٠)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/٩٦)، وصححه الألباني.

مُحَسِّرٌ، وما دونهم مُقَصِّرُ، لَقَدْ قَصُرَ عَنْهُم قَوْمٌ فَجَفَوْا، وَتَجاوَزَهُمْ آخَرُون فَغَلَوْا، وإِنَّهُمْ فِيما بَيْنَ ذَلِكَ لَعَلَىٰ هُدًىٰ مستقيمٍ)[1].

وقالَ الإمامُ أبو عمْرٍو الأوزاعيُّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (عليْكَ بآثارِ مَنْ سَلَفَ، وإِنْ رَفَضَكَ النَّاسُ، وإِيَّاك وآراءَ الرِّجالِ وَإِنْ زَخْرَفُوهُ لَكَ بالقوْلِ)[2].

وقالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَذْرَمِيُّ[3] لِرَجُلٍ تكَلَّمَ ببدْعَةٍ وَدَعَا الناسَ إِلَيْها: (هَلْ عَلِمَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ وعُثْمانُ وعَلِيٌّ أوْ لَمْ يَعْلَمُوها؟ قالَ: لَمْ يَعْلَمُوها. قالَ: فَشَيْءٌ لَمْ يَعْلَمْهُ هَؤُلاءِ أَعلِمْتَهُ أنتَ؟ قالَ الرَّجُلُ: فإِنِّي أقولُ قَدْ علِمُوها، قال: أَفَوَسِعَهُمْ أن لَّا يَتَكَلَّمُوا بِهِ وَلا يَدْعُوا النَّاسَ إِلَيْهِ، أمْ لَمْ يَسَعْهُمْ؟ قال: بَلْ وَسِعَهُمْ. قال: فَشَيْءٌ وَسِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ وخُلَفَاءَهُ، لا يَسَعُكَ أَنْتَ؟

(١) أخرجه ابو داود في سننه (٤٦١٢)، وابن وضاح في «البدع» (٧٤)، وقال الألباني: صحيح مقطوع.

(٢) أخرجه الآجري في «الشريعة» (١٢٧).

(٣) هو: عبد الله بن محمد بن إسحاق الجزري، أبو عبد الرحمن الأذرمي الموصلي، إمام ثقة، روى عنه أبو يعلى والنسائي وغيرهما.

ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٧١)، وفيه قصة المناظرة، و«تاريخ الإسلام» (٥/ ١١٦٠).

فانْقَطَعَ الرَّجُلُ! فَقالَ الخَلِيْفَةُ، وكانَ حاضِرًا: لا وَسَّعَ اللهُ عَلَىٰ مَنْ لَمْ يَسَعْهُ ما وَسِعَهُمْ!).

وهَكَذا مَنْ لَمْ يَسَعْهُ ما وَسِعَ رسولَ اللهِ ﷺ، وأَصْحابَهُ والتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسانٍ، والأئِمَةَ مِنْ بَعْدِهِمْ، والرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ، مِنْ تِلاوَةِ آياتِ الصِّفاتِ وقِراءَةِ أَخْبارِها، وإِمْرارِها كَما جاءَتْ، فَلا وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ!.

الشرح:

هذا المقطع نقسِّمُه إلى فقرات:

الفقرة الأولى: قوله: «وَكُلُّ ما جاءَ فِي القُرْآنِ ... ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾».

وتضمَّنت هذه الفقرة المباحث الآتية:

المبحث الأول: الواجب في صفات الله - تعالى - الواردة في القرآن أو صحيح السنة:

أولا: الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول.

وهذه طريقة السلف التي هي أسلم وأعلم وأحكم، والنُّقُول عنهم كثيرة في تقرير هذا الأصل.

قال الإمام الأوزاعي إمام الشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٥٧هـ): «كنا - والتابعون متوافرون - نقول: إن الله - تعالى ذِكرُه - فوق عرشه، ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته - جل وعلا -»[١].

وقال الحافظ محمد بن إسحاق بن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز، وتهامة، واليمن، والعراق، والشام، ومصر؛ مذهبنا: أنا نثبت لله ما أثبته لنفسه؛ نُقِر بذلك بألسنتنا، ونصدق بذلك بقلوبنا، من غير أن نشبِّه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، وعَزَّ ربُّنا عن أن نشبهه بالمخلوقين، وجَلَّ ربُّنا عن مقالة المعطلين»[٢].

وعلى هذا سار السلف ومن اتبع هداهم على الإيمان بأسماء الله - تعالى - وصفاته، والتسليم لما دلت عليه النصوص في ذلك.

ثانيا: ترك التعرض له بالرد، والتأويل، والتشبيه، والتمثيل.

الفِرَق المنحرفة في باب الأسماء والصفات كثيرة، لكن يُمكِن ردُّها إلى طائفتين:

(١) «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/٣٠٤).

(٢) «التوحيد» لابن خزيمة (١/٢٦).

- **الطائفة الأولى: المعطِّلة.**

التعطيل في اللغة: هو الترك والتَّخلِيَة، ومنه قولُه تعالى: ﴿**وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ**﴾ [الحج: ٤٥]، أي: خالية متروكة.

والتعطيل يراد به هنا: تعطيل الرب سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عن أسمائه وصفاته كليا أو جزئيا.

ويدخل فيه - أيضا - تعطيل نصوص الأسماء والصفات، بمعنى: إنكار ما دلت عليه من معاني الأسماء والصفات.

وهو قسمان:

١- **التعطيل الكلي**: وهو إنكار جميع الأسماء والصفات، وهو الذي عليه الجهمية والفلاسفة.

٢- **التعطيل الجزئي**. وهو نوعان:

أ- إثبات الأسماء ونفي الصفات كلها، وهو الذي عليه المعتزلة ومن وافقهم.

ب- إثبات الأسماء وبعض الصفات دون بعض، وهو الذي عليه الكُلَّابية والأشاعرة والماتُرِيْدية.

فقول المؤلف: «وتَرْكِ التَّعَرُّضِ لَهُ بالرَّدِّ والتَّأْويلِ»، يشير إلى التحذير من مسلك هذه الطائفة؛ لأن منهجهم – في النصوص التي تضمنت إثبات شيء من الأسماء والصفات التي لا يثبتونها – يتلخَّص في الآتي:

أ- إذا كان النص قطعيا – قرآنا أو سنة متواترة – قابلوه بالتأويل، وهو في حقيقته تحريف؛ لأنه صرف للَّفظ عن ظاهره إلى معنى آخر بلا دليل.

وهذا النوع هو الذي جال فيه المعطلة وصالوا، وتوسعوا وسمَّوه تأويلا.

ومن أمثلة تحريف المعنى: قول المعطلة في قوله تعالى: ﴿**ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ**﴾ [طه: ٥]، قالوا: معنى «**اسْتَوَى**» استولى.

وفي معنى اليد في قوله تعالى: ﴿**بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ**﴾ [المائدة:٦٤]، قالوا: اليَدُ هي النعمة والقدرة.

ب- إذا كان النص ظنيا – خبر آحاد –؛ قابلوه بالرَّدِّ، وقالوا: لا نقبل في العقائد إلا القطعيات دون الظنيات.

وهكذا نرى أن المؤلف يحذِّر من هذا المنهج بقوله: «وتَرْكِ التَّعَرُّضِ لَهُ بالرَّدِّ والتَّأْويلِ».

فالرَّدُّ: هو التكذيب والإنكار. مثل أن يقول قائل: ليس لله يد لا حقيقة ولا مجازًا. وهذا كفر؛ لأنه تكذيب لله ورسوله.

- **الطائفة الثانية: الممثِّلة.**

التمثيل: إثبات مماثِل لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيما يختص به من حقوق أو صفات، كمن يقول: يد الله كأيدينا، ونحو ذلك.

وحكمه: أنه كفر؛ لأنه من الإشراك بالله، وتكذيب لقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ**﴾ [الشورى:١١]، ويتضمن النقص في حق الله؛ حيث مثَّله بالمخلوق الناقص.

الفرق بين التمثيل والتشبيه:

أن التمثيل يقتضي المساواة من كل وجه بخلاف التشبيه.

والمشبِّهة أقل من المعطِّلة بكثير، وممن سلك مسلك التمثيل: فرقة الكرامية، أتباع محمد بن كرام السجستاني.

وأهل السنة يتبرؤون من مسلك التمثيل؛ لأنهم يقرؤون قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ**﴾ [الشورى:١١].

فالمؤلف يحذِّر من هذا المسلك بقوله: «وتَرْكِ التَّعَرُّضِ لَهُ بالرَّدِّ والتَّأْويلِ، والتَّشْبِيهِ والتَّمْثِيلِ».

ثالثا: الواجب تجاه المُشكِل من ذلك:

تنقسم نصوص الكتاب والسنة الواردة في الصفات إلى قسمين[1]:

القسم الأول: واضح جلي.

وهو ما اتضح لفظه ومعناه.

وحكمه: أنَّه يجب الإيمان به لفظا، وإثبات معناه حقا، بلا رد ولا تأويل، ولا تشبيه ولا تمثيل؛ لأن الشرع ورد به فوجب الإيمان به، وتلقيه بالقبول والتسليم.

القسم الثاني: مُشكِل خفي.

وهو ما لم يتضح معناه لبعض الناس؛ لإجمال في دلالته، أو قصور في فهم قارئه.

وحكمه: أنه يجب إثبات لفظه؛ لورود الشرع به، والتوقف في معناه وترك التعرض له؛ لأنه مشكِل لا يمكن الحكم عليه، فنَرُدُّ علمه إلى الله ورسوله؛ عملا بقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ**﴾ [الإسراء: ٣٦].

- **مذاهب الناس في هذا المشكل:**

انقسمت طرق الناس في هذا المشكل إلى طريقين:

الطريق الأولى: طريقة الراسخين في العلم:

(١) من «شرح لمعة الاعتقاد» للشيخ ابن عثيمين بتصرف يسير.

الذين آمنوا بالمحكم والمتشابه، وقالوا :كلٌّ من عند ربنا، وتركوا التعرض لما لا يمكنهم الوصول إلى معرفته والإحاطة به، تعظيما لله ورسوله، وتأدُّبا مع النصوص الشرعية، وهم الذين أثنى الله عليهم بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾[آل عمران:٧].

الطريق الثانية: طريقة الزائغين:

الذين اتبعوا المتشابه طلبا للفتنة، وصَدًّا للناس عن دينهم وعن طريقة السلف الصالح، فحاولوا تأويل هذا المتشابه إلى ما يريدون لا إلى ما يريده الله ورسوله، وضربوا نصوص الكتاب والسنة بعضها ببعض، وحاولوا الطعن في دلالتها بالمعارضة والنقص؛ ليشككوا المسلمين في دلالتها، ويعموهم عن هدايتها.

وهؤلاء هم الذين ذمَّهم الله بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[آل عمران: ٧].

- **تنبيهان مهمان:**

الأول: حقيقة الإشكال في النصوص الشرعية:

الوضوح والإشكال في النصوص الشرعية أمر نسبي، يختلف فيه الناس بحسب العلم والفهم، فقد يكون مُشكِلا عند شخص ما هو واضح عند شخص

آخر، والواجب عند الإشكال اتباع ما سبق مِن ترك التعرض له والتخبط في معناه.

أما من حيث واقع النصوص الشرعية، فليس فيها بحمد الله ما هو مُشكِل لا يعرف أحدٌ من الناس معناه فيما يُهمهم من أمر دينهم ودنياهم؛ لأن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وصف القرآن بأنه نور مُبِين، وبيان للناس، وفرقان، وأنزله تبيانا لكل شيء، وهدى ورحمة، وهذا يقتضي أن لا يكون في النصوص ما هو مشكل بحسب الواقع؛ بحيث لا يمكن لأحد من الأمة معرفة معناه.

الثاني: تنبيه حول قول المؤلف: «وَجَبَ إِثْبَاتُهُ لَفْظًا، وتَرْكُ التَّعَرُّضِ لِمَعْنَاهُ».

فهِم بعضُ الناس من قول المؤلف: «وتَرْكُ التَّعَرُّضِ لِمَعْنَاهُ»، أنه يرى رأي المُفَوِّضة الذين لا يثبتون معاني للصفات، ويرون أن المعاني المرادة من هذه النصوص مجهولة للخلق، لا سبيل للعلم بها، بل هي مما استأثر الله بعلمه!.

ونتيجة مذهب التفويض: هي الجهل المطبق بمعاني النصوص، ولذا سماهم أهل السنة (أهل التجهيل).

ومذهب السلف: إثبات المعنى وتفويض الكيفية، كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم – يعني معناه معلوم في اللغة العربية –، والكيف مجهول.

وقول المؤلف «وتَرْكُ التَّعَرُّضِ لِمَعْنَاهُ» محمول على أحد وجوه:

١- يُحمل على من أَشْكَل عليه معنى النص؛ فهذا يجب عليه الإيمان بلفظه، وترك التعرض لمعناه؛ لأنه يكون - حينئذٍ - من التكلُّف والقول على الله بلا علم.

٢- يُحمل على المعنى الباطل من التأويل، وأنه لا يريد نفي المعنى بالكلية، كما سيأتي عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣- يُحمل المعنى في كلامه على معنى الكيفية، ويشير إلى ذلك ذِكرُ آية آل عمران.

«قال أبو عبيد القاسم بن سلام، وذكَر الباب الذي يُروى في الرؤية والكرسي، وموضع القدمين، وضَحِك ربنا، وأين كان ربنا، ويضع الرَّبُّ قدَمه فيها، وأشباه هذا، فقال: هذه أحاديث صحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا شك فيه، ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قلنا: لا نفسر هذا، ولا سمعنا أحدا يفسرها»[1].

ومما يدل على أن الموفَّق لا يريد نفي المعنى بالكلية:

١- ما نقله عن الإمام الشافعي من قوله: «آمَنْتُ بِاللهِ وَبِما جاءَ عَنِ اللهِ علىٰ مُرادِ اللهِ ...»، فقوله: (علىٰ مُرادِ اللهِ) إثبات للمعنى.

(١) «إبطال التأويلات» لأبي يعلى ص٤٨.

٢- ما نقله لاحقا عن الإمام مالك: «الاسْتِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ» (١)، فقولُه: «غَيْرُ مَجْهُولٍ» يعني المعنى؛ لأنَّ معناه معلوم في اللغة.

٣- قوله هنا - بعد أن ساق جملة من الصفات -: «فَهَذَا وَما أَشْبَهَهُ مِمَّا صَحَّ سَنَدُهُ، وعُدِّلَت رُوَّاتُه، نُؤْمِنُ بِهِ، ولا نَرُدُّهُ، ولا نَجْحَدُهُ، ولا نَتَأَوَّلُهُ بِتَأْوِيلٍ يُخالِفُ ظاهِرَه». ومفهوم كلامه أننا نحمله على ظاهره، وهذا دليل على أنه يقِر بمعناه.

٤- نقله في هذا المتن عن الإمام أحمد قوله: «ولا نُزِيلُ عَنْهُ صِفَةً مِنْ صِفاتِهِ لِشَنَاعَةٍ شُنِّعَتْ». وهذا فيه تبرِئة له من التفويض؛ لأنه يقرِّر أنه يثبت الصفة التي جاء بها النص، ولو كان معناها مما يستنكره بعض السامعين، وهذا فيه إثبات لمعنى الصفة، والمفوِّض لا يقول مثل هذا.

٥- نصوص للمُوَفَّقِ في كتبه الأخرى مثل: «ذم التأويل» و«مسألة العلو» وغيرهما، تدل على أنه لا يرى مذهب التفويض.

٦- سيرة الرجل، وكلام أهل العلم عنه، وأنه على مذهب السلف.

---

(١) تقدم تخريجه.